

أثر سعر الفائدة والتضخم على الائتمان المصرفي بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995 إلى 2018م

مأمون خلف الحلاحلة

أستاذ مساعد في الاقتصاد - قسم إدارة الأعمال
كلية الأعمال - جامعة الملك خالد - السعودية
mhalahleh@kku.edu.sa

الصادق يوسف محمد

أستاذ مساعد في الاقتصاد - قسم إدارة الأعمال
كلية الأعمال - جامعة الملك خالد - السعودية
aymmousa@kku.edu.sa

قبول البحث: 2021/6/28

مراجعة البحث: 2021 /4/6

استلام البحث: 2021 /2/16

DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2021.11.1.4>



This file is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

أثر سعر الفائدة والتضخم على الائتمان المصرفي بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995 إلى 2018م

الصديق يوسف محمد

أستاذ مساعد في الاقتصاد- قسم إدارة الأعمال- كلية الأعمال- جامعة الملك خالد- السعودية
aymoussa@kku.edu.sa

مأمون خلف الحلاله

أستاذ مساعد في الاقتصاد- قسم إدارة الأعمال- كلية الأعمال- جامعة الملك خالد- السعودية
mhalahleh@kku.edu.sa

استلام البحث: 2021/2/16 مراجعة البحث: 2021/4/6 قبول البحث: 2021/6/28 DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2021.11.1.4>

الملخص:

هدفت الدراسة لتحليل أثر سعر الفائدة والتضخم على الائتمان المصرفي وللإجابة على تساؤلات الدراسة، اعتمد الباحثان بالنسبة للإطار النظري للدراسة على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة. أما الإطار العملي فقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي للدراسة حيث الدراسة سعر الفائدة والتضخم كمتغيرات مستقلة والائتمان المصرفي كمتغير تابع ووجود علاقة توازنه بين الائتمان المصرفي وسعر الفائدة معدل التضخم وخلصت الدراسة للنتائج التالية وجود علاقة عكسية توازنه بين سعر الفائدة والائتمان المصرفي ووجود علاقة طردية توازنه بين معدل التضخم والائتمان المصرفي وأن للائتمان المصرفي دور فعال في زيادة النشاط الاقتصادي والاستثماري في الاقتصاد وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالائتمان المصرفي ومساعدة الجهات متخذة القرار ورفد المكتبة السعودية بالبحث العلمي الرصين في جانب الائتمان المصرفي.

الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي؛ سعر الفائدة؛ التضخم؛ السعودية.

1. المقدمة:

يرتبط الائتمان المصرفي بعلاقة توازنه عكسية مع التضخم وكذلك علاقة طردية مع سعر الفائدة وأيضاً هنالك علاقة عكسية بين التضخم وسعر الفائدة فعند ارتفاع أسعار الفائدة سوف ينخفض حجم الائتمان المصرفي وكلما ارتفع معدل التضخم يرتفع الائتمان المصرفي في المملكة العربية السعودية. وهناك علاقة عكسية بين أسعار الفائدة ومعدل التضخم بشكل عام. وعندما تكون أسعار الفائدة منخفضة ينمو الاقتصاد ويزيد التضخم. وعندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة، فإن الائتمان المصرفي يتباطأ وينخفض التضخم. وتميل أسعار الفائدة والتضخم إلى الارتباط

1.1. مشكلة الدراسة:

تناول هذه الدراسة بالبحث والتحليل العلاقة بين التضخم وسعر الفائدة وتأثيرهما على الائتمان المصرفي الممنوح في الاقتصاد السعودي وتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس هو: هل يؤثر سعر الفائدة والتضخم على الائتمان المصرفي في المملكة العربية السعودية؟ وينبثق عن السؤال الرئيسي للدراسة ثلاثة أسئلة فرعية هي:

- هل يؤثر سعر الفائدة على الائتمان المصرفي في المملكة العربية السعودية؟
- هل يؤثر التضخم على الائتمان المصرفي الممنوح في المملكة العربية السعودية؟

- هل يؤثر سعر الفائدة والتضخم على مجموع الائتمان المصرفي الممنوح في المملكة العربية السعودية في فترة الدراسة؟

2.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- بيان سعر الفائدة على الائتمان المصرفي في المملكة العربية السعودية.
- شرح أثر التضخم على الائتمان المصرفي في المملكة العربية السعودية.
- تقديم توصيات مفيدة في تطوير الائتمان المصرفي وسعر والتضخم في المملكة العربية السعودية.

3.1. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من: تحليل أثر سعر الفائدة والتضخم على الائتمان المصرفي في المملكة العربية السعودية، وما لذلك من أثر في إنجاح السياسات الاقتصادية.

- أنها تصف بشكل كمي الأثر الذي يمكن أن يحدثه الائتمان المصرفي في التنمية الاقتصادية في السعودية وهو ما تبحث عنه الجهات القائمة على وضع وتنفيذ السياسات النقدية.
- قلة الدراسات (فيما اطلع عليه الباحثان)، التي تولي الاهتمام الكافي بتحليل أثر سعر الفائدة والتضخم على الائتمان المصرفي وقياس أثره على التنمية في المملكة العربية السعودية.

4.1. فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية تنص على ما يلي: يؤثر سعر الفائدة والتضخم على الائتمان المصرفي في المملكة العربية السعودية.

- الفرضية الفرعية الأولى: يؤثر سعر الفائدة على الائتمان المصرفي في المملكة العربية السعودية.
- الفرضية الفرعية الثانية: يؤثر التضخم على الائتمان المصرفي في المملكة العربية السعودية.
- الفرضية الفرعية الثالثة: يؤثر سعر الفائدة والتضخم على إجمالي الائتمان المصرفي في المملكة العربية السعودية.

5.1. متغيرات الدراسة:

تتناول هذه الدراسة بالتحليل المتغيرات التالية:

- الائتمان المصرفي: وهو المتغير التابع في هذه الدراسة.
- سعر الفائدة والتضخم: وهما المتغيران المستقلان في هذه الدراسة.

6.1. تحليل نماذج الانحدار الخطية:

استخدمت الدراسة معادلات الانحدار الخطية التالية:

$$sero1 = \infty + b1sero2 + b2 sero3 \dots\dots\dots 1$$

$$sero1 = \infty + b1sero2 \dots\dots\dots 2$$

$$sero1 = \infty + b1sero3 \dots\dots\dots 3$$

$sero1$ = (مجموع الائتمان المصرفي) (مليون ريال)

$Sero2$ = (التضخم) (مليون ريال)

$Sero3$ = (أسعار الفائدة على الائتمان المصرفي) (مليون ريال)



شكل (1): يمثل نموذج الدراسة ويوضح العلاقات المذكورة في فرضيات الدراسة

7.1. حدود الدراسة:

- يحد من إمكانية تعميم نتائج هذه الدراسة العوامل التالية:
- الحدود المكانية: المصارف في المملكة العربية السعودية
- الحدود الزمانية: تتناول هذه الدراسة بالتحليل متغيرات الدراسة للفترة الزمنية من 1995 إلى 2018م.

2. الدراسات السابقة والإطار النظري للدراسة:

1.2. الدراسات السابقة:

- اطلع الباحثان على عدد من الدراسات السابقة ضمن موضوع أثر سعر الفائدة والتضخم على الائتمان المصرفي، وكان من أهمها:
- دراسة هوساوي، جاب الله (2018) أثر سعر الفائدة على التضخم كهدف للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)- دراسة قياسية هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر سعر الفائدة على التضخم كهدف للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 بالاعتماد على التحليل الوصفي وبعض المناهج القياسية وآراء بعض النظريات الاقتصادية عن العلاقة بين المتغيرين وخلصت الدراسة أن هناك علاقة تكامل متزامن (مشترك) على المدى الطويل بين المتغيرين أي العلاقة توازنية على المدى الطويل، بالإضافة إلى أن تأثير سعر الفائدة على التضخم هو تأثير غير متماثل في المدى الطويل في الجزائر.
 - دراسة الشبخلي (2012) حيث هدفت إلى تحديد العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية، وتوصلت الباحثة إلى نتائج أهمها: بروز دور وأثر تحليل عوامل الوضع المالي للعميل والسمات الشخصية ونمط السياسات الائتمانية للبنك المقرض وأوصت بضرورة تركيز مديري وموظفي الائتمان المصرفي على تحليل النسب المالية وطلب الضمانات الكافية من العملاء.
 - دراسة (Boguslauskas etl, 2012) حيث هدفت إلى تطوير نموذج لتقييم المخاطر الائتمانية وذلك بالاعتماد على مؤشرات أداء المصارف وأخذ آراء بعض موظفي الائتمان والعملاء وكذلك بعض الباحثين في هذا المجال، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها ضرورة تطوير نموذج لتقييم المخاطر الائتمانية وأوصت بتحليل وتقييم مخاطر الائتمان.
 - دراسة انجروا، وآخرون (2006) هدفت إلى شرح مفهوم الائتمان وأساسه ومعايير، وكذلك إلى التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني، وبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الاقتراض في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي، وجدارته الائتمانية، وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب.
 - دراسة الدغيم وآخرون (2006) حيث هدفت إلى تحليل عملية منح الائتمان والدراسة التي تجري علي طلبات الائتمان في المصرف السوري، وتوصلت الدراسة نتائج أهمها أن هناك معاناة في المصارف الصناعية من حجم الديون الكبيرة المتعثرة بسبب عدم ترشيد عمليات الاقتراض وضبطها.
 - دراسة عمر (2004) هدفت إلى تحليل أثر المخاطر المصرفية على الائتمان المصرفي في البنوك الأردنية وأظهرت نتائج الدراسة بأن هناك تفاوتاً في تأثير المخاطر المصرفية على الائتمان المصرفي وأوضحت الدراسة بأن انخفاض مخاطر رأس المال يؤدي إلى زيادة الائتمان وأوصت الدراسة بتحسين إدارة المخاطر لديها.

أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

هنالك دراسات كثيرة في موضوع الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف ولكن تأثير وربط العلاقة بين التضخم وسعر الفائدة من جهة وسعر الفائدة والتضخم وارتباطهم معاً بالائتمان المصرفي في المملكة العربية السعودية هذا ما لم يتطرق له باحث من قبل فيما اطلعنا عليه من الدراسات السابقة، حيث كانت تدور كل الدراسات السابقة حول أثر مخاطر تحليل الائتمان المصرفي في بعض البلدان العربية والإسلامية، وهو ما يتشابه في مضمونه مع دراستنا النظرية، أما فيما يتعلق بالعلاقة بين الائتمان المصرفي وكل من التضخم وسعر الفائدة والعلاقة بين التضخم وسعر الفائدة هذا ما تناولته دراستنا بالبحث، فلم نجد كتابات فيها من قبل، ولذلك يرى الباحثان أن الدراسة الحالية تتميز عن سابقتها في شمولها وسوف تخدم الدراسة بالنتائج التي ستكشف عنها المصارف السعودية والبنك المركزي السعودي والجهات المسؤولة عن تخطيط السياسات المصرفية والمالية.

2.2. مفهوم الائتمان المصرفي ونشأته:

يأتي مفهوم الائتمان في الاقتصاد بمعنى القروض الممنوحة من قبل المصارف، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يمنح الدائن المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، إذن، فالائتمان هو الثقة التي يولها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، ويعرف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يولها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، (السيسي، 2004). ويمكن تعريف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع

بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها. كما يلعب دوراً مهماً في الاقتصاد لما يقدمه من مهام أهمها: تسهيل عملية المفاوضة بين المصادر المالية، ويستخدم كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية، وكما أنه يعتبر الأداة لمراقبة النشاط للمشاريع ويؤدي إلى زيادة حجم عرض النقود وزيادة الادخار والحد من الاستهلاك. (الزبيدي، 2002) إن أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة، (حسين وحمود، 2008)، ومن ثم انتقل العمل المصرفي إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف، ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة، هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى. يمكن تقسيم الائتمان وفق معايير متعددة على النحو التالي:

- من حيث شخصية متلقي الائتمان: وهنا يفرق بين الائتمان الخاص والائتمان العام، حيث الائتمان الخاص: هو الذي يكون فيه متلقي الائتمان فرداً أو شركة، أما الائتمان العام: ففيه يكون متلقي الائتمان هو الدولة أو شخصاً معنوياً من شخصياتها،
- من حيث الأجل: وهنا يفرق بين الائتمان قصير الأجل ومتوسط الأجل وطويل الأجل؛ أما الائتمان قصير الأجل: فهو ائتمان لا تزيد مدة استحقاقه عن سنة واحدة، وتمثل الجانب الأكبر من قروض المصارف التجارية، وتعد أفضل أنواع التوظيف لديها، وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الجارية للعملاء، أو بصفة أخرى عمليات رأس المال العامل ذات الدوران السريع مثل تمويل شراء المواد الأولية أو النقدية ويتميز هذا النوع من الائتمان بأسعار فائدة منخفضة نظراً لقصير أجله. وأما الائتمان متوسط الأجل: فتتراوح مدته بين السنة وخمس سنوات ويمنح بغرض تمويل الأنشطة الاستثمارية، حيث يحدد لها برنامجاً للسداد يرتبط بالتدفقات النقدية الحالية والمتوقعة التي تظهرها الدراسات الاقتصادية لمشروع المقترض أو الاحتياجات الحقيقية للعمل، ويمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل: ما هو قابل لإعادة الخصم لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، وما هو غير قابل لإعادة الخصم، (عبدالمعطي، 1999). أما الائتمان طويل الأجل: فهو القروض التي تزيد آجالها عن خمس سنوات وقد تصل إلى عشر سنوات أو عشرين سنة، تمنح لتمويل الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية، مثل بناء المصانع، وإقامة مشاريع جديدة. تقدم مثل هذه القروض عادة البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية التي تمنح قروضاً قد تصل إلى عشرين عام، وذلك لتمويل عمليات البناء واستصلاح الأراضي وإقامة مشروعات الري والصرف، إلى جانب البنوك الصناعية، فالأولى تقدم قروضاً تتراوح مدتها ما بين 3 إلى 10 سنوات، أما الثانية فهي لا تختلف كثيراً عن سابقتها من البنوك المتخصصة فهي تمنح قروضاً طويلة الأجل لتطوير القطاع الزراعي. وذلك مقابل ضمانات عينية (الرهن العقاري، الرهن الحيازي)، ونتيجة لارتفاع المخاطرة في تقديم مثل هذه القروض، فإن البنوك بمختلف أنواعها تتشدد وتتخذ إجراءات وقائية، مثل أن تطلب من طالب القرض تعهد بعدم ممارسة أي نشاط آخر قد يؤثر على قدرته على السداد، أو طلب ضمانات إضافية كالعقارات والأراضي. (توفيق وبقة، 1998)
- من حيث الضمان: فيفرق بين الضمان الشخصي والضمان العيني. أما الضمان الشخصي: فلا يطلب من المدين تقديم أية أموال ضماناً لتسديد دينه، بل يُكتفى بالوعد الذي يقدمه المدين ويلتزم فيه بتسديد الدين. ومن الواضح أن مثل هذا النوع من الائتمان يتطلب ثقة الدائن في ذات المدين من حيث النزاهة والقدرة على الدفع. وقد يتقوى الائتمان الشخصي بتعهد أكثر من شخص بتسديد الدين عندما يكون هناك كفيل للدائن (عبد الحميد، 2000). وأما الضمان العيني، ففيه يقدم المدين عيناً ما تعتبر ضماناً لتسديد دينه. والدائن في مثل هذه الحالة يعتبر مفضلاً على غيره من الدائنين في استيفاء مبلغ الدين من الأموال التي قدمها المدين ضماناً للتسديد، وهذا الضمان الذي يقدمه المدين قد يكون عقاراً أو محاصيل زراعية أو بضائع أو أوراق مالية. (طارق، 2007)
- حيث طبيعة العملية الائتمانية (محل الائتمان): وهنا يفرق بين الائتمان المالي والائتمان التجاري. أما الائتمان النقدي: وفي هذا النوع من الائتمان يكون محل الائتمان نقداً، فالدائن يقدم نقوداً للمدين الذي يلتزم بردها وتسديدها في وقت لاحق. أما الائتمان التجاري: ففي هذا النوع يكون محل الائتمان سلعة أو خدمة تقدم بثمن مؤجل. ويطلق على هذا النوع أيضاً البيع الائتماني، والذي هو في معناه الواسع كل بيع لا يتلاقى فيه تنفيذ الالتزامين. (الزبيدي، 2002)
- من حيث الصفة الاقتصادية: وهنا يفرق بين الائتمان ذاتي التصفية والائتمان غير ذاتي التصفية. الائتمان ذاتي التصفية: وهو الائتمان الإنتاجي الذي يستطيع فيه المدين السداد من خلال استخدام قيمة الائتمان نفسها، أما الائتمان غير ذاتي التصفية: ويتعلق في العادة بالائتمان الاستهلاكي حيث يقوم المدين بالوفاء بما عليه من أموال ليس للمعاملة الائتمانية دخل في حد ذاتها، فيما يتعلق بأسس منح الائتمان، يبين (stefanescu, etl, 2009) أن السياسة الائتمانية هي مجموعة القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للبنك وتحدد فيها معايير وشروط ونطاق وحدود وأنواع وسلطات منح الائتمان المصرفي الذي يمنحه البنك. (كراجة وآخرون، 2006) وبعد مراعاة الأسس أعلاه وطبقاً لحاجة السوق يقوم كل مصرف بوضع سياسته الائتمانية، وهي إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية. (أبو العيون، 1988)

3.2. محددات طلب وعرض الائتمان المصرفي:

هناك عوامل تحدد الطلب والعرض لدى الائتمان ومن العوامل التي تحدد الطلب: المحددات الموضوعية، والمحددات الاعتبارية، والمحددات المرفقية، ومحددات أخرى. (عبير ونشوى، 2014)

تؤثر المحددات الموضوعية بشكل مباشر في الطلب على الأموال المصرفية وعلى الائتمان المصرفي بصفة خاصة، ومن أهم المحددات: أسعار فائدة المدينة، وأسعار الفائدة على بدائل الائتمان المصرفي، ودخول المقترضين، ومستوى تطور البيئة الاستثمارية. وتعتبر أسعار الفائدة المصرفية من المحددات الموضوعية لأنها توصف العلاقة بين الأسعار والكمية المطلوبة للائتمان المصرفي علاقة طردية حيث يتخذ منحى الطلب على الائتمان شكل منحى الطلب عادي. (الحمزاوي، 2000)

4.2. نشأة وتطور النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية:

يعتبر النظام المصرفي حديث النشأة حيث نشأ في المملكة بتأسيس مؤسسة النقد السعودي العربي في أكتوبر في عام 1952، وقد ساهم إنتاج النفط والطلب عليه في الزيادة على الإيرادات والمصروفات بشكل كبير، ونظراً لانتعاش الاقتصاد بسبب هذه الزيادة زاد الطلب على الخدمات المالية بشكل ملحوظ. وكما ركز النظام المصرفي على الاهتمام بوضع بعض الأنظمة واللوائح المصرفية لاتساع الأعمال المصرفية، حيث صدر نظام مراقبة البنوك الذي سمح لمؤسسة النقد صلاحية الرقابة الواسعة. وخدم هذا النظام ثلاثة أحكام تخص رأس المال، والسيولة الاحتياطية، والقروض. (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2014)

5.2. معايير ومؤشرات منح الائتمان في المصارف السعودية:

هناك الكثير من الأسس والمعايير المتعارف عليها التي تساعد في تفادي التعثر المالي، ومتبعة من قبل المصارف، سواء كانت إسلامية أو تقليدية في منح التمويل وهي ما يعرف بالعناصر الخمس (5cs) والتي تتوافق مع القاعدة الفقهية في المعاملات وهي "الأصل في المعاملة الإباحة ما لم يرد نص مقيداً أو محرماً". أما فيما يخص أو ما يعرف بالعناصر الخمس فإنها تتمثل في الآتي: شخصية الزبون character، المركز المالي للزبون CAPITAL، قدرة الزبون CAPACITY، الضمانات الإضافية COLLACITERALS والتي تركز على نوع وحالة وقيمة الضمان المقدم والظروف المحيطة بغرض التمويل ONDITIONS. إلا أن المصارف أضفت بند آخر كأسلوب متبع في منح التمويل وهو دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ومدى توافقها مع الأنشطة المسموح بها شرعاً وفقاً لقاعدة (الحلال والحرام)، وقد تعد من قبل المصرف أو يتم الاستعانة بخبراء من خارج المصرف. وهناك عدة معايير متعارف عليها لدى المصارف الإسلامية تستخدم عقد منح التمويل وقد تتفق بعض هذه المعايير مع المعايير المستخدمة في المصارف التقليدية، إلا أن ما يميز المعايير المتبعة بالمصارف السعودية هو مدى علاقتها وتطابقها مع أحكام الشريعة الإسلامية ومنها:

• المعايير المتعلقة بالمشروع في المصارف السعودية:

تتمثل في ضرورة وجود معايير يمكن تطبيقها في ضوء المعايير الشرعية، حتى وإن كان المشروع ناجحاً، فهذا لا يعني قبول تمويله من قبل المصرف الإسلامي ما لم يكن متوافقاً مع الأحكام الشرعية، وأبرز هذه المعايير هي: المعايير المادية والتي تضم معيار الربح أو العائد المناسب ومعايير الضمانات والكفالات المتمثلة في الضمانات العينية والشخصية والفنية.

وكذلك المعايير الشرعية والعقائدية والتي تهدف إلى ربط السلوك الاقتصادي للمصرف بالشريعة التي تعتبر الفيصل في قبول الاستثمار من عدمه والتي تركز على ضرورة أن تكون مدخلات ومخرجات المشروع وأساليب استخدامها غير محرمة أو محرمة أو غير مقبولة شرعاً.

بالإضافة إلى ذلك، المعايير الاقتصادية والاجتماعية والتي تهدف إلى تحديد أولويات الاستثمار وتوافقها مع الأولويات الاقتصادية للمجتمع، كذلك المعايير المتعلقة بالعميل طالب التمويل: وترتكز هذه المعايير على معيار الشخصية والكفاءة بالنسبة للعملاء، والمعايير المتعلقة بالمصرف مانح التمويل: تخضع إلى عدة شروط وقيود تحتم على المصرف ضرورة إتباعها ومراعاتها، وهي مفروضة من مؤسسات البلد، أو من المصرف المركزي، أو وفق سياسات المصرف فيما يخص الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة، والظروف القانونية المفروضة مثل نسبة السيولة القانونية، الاحتياطي القانوني، السقوف الاقتصادية. (رحيم، وسليم، 2008).

6.2. العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني:

هي مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي مصرف، وهي: العوامل الخاصة بالعميل: وهي الشخصية، رأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل. والعوامل الخاصة بالمصرف: ويرى (الراوي، 2003) أن مسؤولية الفروع عن الائتمان المقدم للعملاء تظل قائمة ولا تعفى الفروع من هذه المسؤولية لمجرد اعتماد الائتمان من الإدارة المالية، وتشمل هذه المسؤولية العوامل التالية: درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حالياً. والهدف العام الذي يسعى المصرف إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة. والقدرات التي يمتلكها المصرف وخاصة الكوادر البشرية المؤهلة والمدرّبة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي، العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني، (Balachandran, 2008) ويمكن حصر هذه العوامل بما يلي: الغرض من التسهيل، والمدة الزمنية التي يستغرقها القرض

أو التسهيل، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه، وطريقة السداد المتبعة، أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة، ونوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في المصرف أم يتعارض معها. ثم مبلغ هذا القرض أو التسهيل ولذلك أهمية خاصة، ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل ضرورة الالتزام بالقيود القانونية حيث تحدد التشريعات القانونية التي يصدرها المصرف المركزي، وأخيراً نؤكد أن الحالة التي تتخذ فيها القرارات الائتمانية هي حالة الخطر، فمتخذ القرار الائتماني في المصرف لا يستطيع أن يتنبأ بنتائج قراره بدقة كاملة، ولكنه يستطيع عن طريق تحليل المخاطر المصاحبة لعمليات الائتمان أن يصل إلى تقدير احتمالات موضوعية محددة للقرار الذي سوف يتخذه. (بلعجوز، 2009).

7.2. التضخم:

يُعرف التضخم بأنه الزيادة المستمرة والملموسة في المستوى العام للأسعار لجميع السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، مع حدوث انخفاض في القدرة الشرائية المرتبطة بسعر صرف العملة ورافقتها تأثير في قيمة النقود المتداولة، مما يؤدي إلى انخفاض في قيمتها الفعلية. ويقصد بالتضخم ارتفاع مستمر ولملموس في الأسعار بسبب زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات عن عرضها الكلي. (فائض في الطلب وعجز في العرض) مع ارتفاع الأسعار نتيجة لزيادة الطلب نتيجة لزيادة كمية النقود بالنسبة إلى السلع والخدمات، وبالتالي تنخفض قيمة النقود ويسود التضخم. (محمد حسين الوادي وآخرون، 2010)

كما فسر البعض التضخم بأن تقوم الدول بإصدار كميات متزايدة من النقود حتى تغطي بها جانباً من نفقاتها، وذلك دون غطاء سليم. (محمد حسين الوادي وآخرون، 2010)

ويمكن التمييز بين عدة أنواع من التضخم وفقاً لحدّة الزيادة في المستوى العام للأسعار وتشمل ما يلي:

- التضخم البسيط: يرتفع المستوى العام للأسعار بنسبة قليلة تتراوح بين 2-3% سنوياً.
- ويعتبر التضخم البسيط من أهداف السياسة النقدية في الدول المتقدمة حيث أنه يعتبر محفزاً للاستثمار ويحافظ على استقرار التكاليف في حدود مقبولة و متوقعة ويخفض من تكلفة المخاطر في تنفيذ المشروعات الاستثمارية.
- التضخم الزاحف: وهو ارتفاع في المستوى العام للأسعار بنسبة قليلة شهرياً وتؤدي إلى ارتفاع بنسبة كبيرة سنوياً قد تصل إلى 10%.
- التضخم الحقيقي: ترتفع الأسعار بنسبة كبيرة تتراوح بين 10-15% سنوياً، وتسببه زيادة الطلب الكلي بصورة مستمرة.
- التضخم المكبوت: وهو حالة من التضخم غير المنظور تحدث عادةً أثناء فترات الحروب والأزمات حيث تعمل الحكومات على تعطيل قوى السوق وإعلان أسعار حكومية مثبتة. فتلجأ الحكومات إلى تثبيت أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية عند مستويات تقل كثيراً عن الأسعار التوازنية لتلك السلع، مع التحكم في توزيع الكميات المتاحة من تلك السلع على أسر المستهلكين وفقاً لما يعرف بنظام الحصص، وذلك لضمان حصولهم على احتياجاتهم من تلك السلع طيلة فترة الأزمة.
- التضخم المفرط: وهو من أسوأ أنواع التضخم، حيث يرتفع مستوى الأسعار بأضعاف مستوياته السابقة فيزيد معدل التضخم إلى ما يفوق 100% سنوياً.

غالباً ما يحدث خلال فترات الحروب حيث تنخفض مستويات الإنتاج إلى أدنى حد، حيث يتم حشد الموارد للاستخدام في زيادة الإنتاج العسكري على حساب الإنتاج المدني، وكما أن المنشآت الإنتاجية والبنى التحتية تتعرض للتدمير أثناء الحرب. ولهذا تلجأ الحكومات في حالات الحرب إلى تمويل عجز الموازنة من خلال التوسع في الإصدار النقدي وبالتالي المساهمة في زيادة حدة التضخم بسبب عدم قدرة العرض الكلي على ملاحقة الزيادة في الطلب الناتجة زيادة عرض النقود. (فريد بشير الطاهر، عبد الوهاب أمين، 2012)

1.7.2. أسباب التضخم:

يرجع حدوث التضخم الاقتصادي إلى مجموعة من الأسباب:

- زيادة الطلب والاستهلاك: أكدت العديد من النظريات الاقتصادية الحديثة أن زيادة طلب المنتجات والخدمات في مقابل العرض يؤدي إلى ظهور التضخم. لأن أسعار السلع يتم تحديدها عند مساواة العرض في مقابل الطلب. ولكن إذا حدثت زيادة الطلب على العرض واستمرار العرض على نفس الوتيرة يؤدي هذا إلى ارتفاع الأسعار وحدث التضخم.
- انخفاض نسبة العرض الكلي: يؤدي الانخفاض في نسبة العرض الكلي إلى خلل في الاقتصاد نتيجة لمجموعة من الأسباب أهمها:
 - أ. عجز الجهاز الإنتاجي عن توفير كافة الحاجات بسبب زيادة الطلب ويرجع هذا العجز بسبب اعتماد الاقتصاد على تشغيل جميع عناصر الإنتاج
 - ب. عدم كفاية الإنتاج لحاجات السوق مرتفع الطلب، فيفقد مرونته والسبب في هذا هو نقص الخبرة الفنية في الإنتاج، أو استخدام وسائل إنتاج قديمة لا تستطيع مواكبة التطورات الحديثة في السوق.

ج. قلة وفرة المواد الأولية والأيدي العاملة وغيرها من العناصر الهامة للإنتاج.

- زيادة تكاليف الإنتاج: أحد أهم أسباب زيادة أسعار الخدمات والمنتجات هو زيادة تكاليف الإنتاج. ويمكن تعريف زيادة الإنتاج على أنها زيادة أسعار الخامات والخدمات الخاصة بمرحلة الإنتاج، وتكاليف العوامل الإنتاجية عن السعر المحدد للإنتاج وهذا يؤدي إلى ارتفاع سعر بيع المنتج أو ارتفاع سعر الخدمة. وإن لم يتم رفع سعر المنتجات أو الخدمات سوف تقل الأرباح
- الاعتماد على الاستيراد: تعتمد بعض المؤسسات الصغرى على اقتصاد الدول الأخرى على الاستيراد من الخارج، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الخدمات والمنتجات. وهذا الارتفاع في الأسعار يؤدي إلى أسعار البيع في الأسواق المحلية.
- الحروب بين الدول والكوارث الطبيعية: الحروب بين الدول وحوادث الكوارث الطبيعية يؤديان إلى تراجع اقتصاد هذه الدول، بسبب قلة الإنتاج مما يؤدي إلى ضعف نسبة العرض وزيادة حالة التضخم بسبب استمرار نسبة العرض وزيادتها. ويؤثر هذا التضخم على الحالة الاقتصادية فتزيد حالة اضطراب العملة المحلية وعجز ميزانية الدولة.
- فوائد البنوك والمؤسسات المصرفية: تقوم البنوك والمؤسسات المصرفية بالاحتفاظ بنسبة قليلة فقط من الودائع، وإصدار أموال الودائع بأعداد كبيرة جدا ويؤدي هذا إلى ارتفاع نسبة الأموال والنقود. وبالطبع يعمل على زيادة التضخم الاقتصادي والاتجاه نحو القروض لتقليل المسافة بين الحاجة والدخل.

2.7.2. الآثار السلبية للتضخم:

التضخم الاقتصادي له العديد من الأضرار المؤثرة على الاقتصاد بصورة سلبية ومن هذه الأضرار:

- يتأثر توزيع الدخل الوطني الذي يظهر في الخدمات والمنتجات التي يحصل عليها الأشخاص من خلال دخلهم الخاص. ويظهر هذا التأثير بالتضخم في الحالات التالية:
 - أ. ارتفاع الأسعار بصورة مستمرة في مقابل ثبات الدخل النقدي ويؤدي هذا إلى حدوث نقصان في الدخل.
 - ب. زيادة الأسعار بالتوازي مع زيادة الدخل النقدي وهذا يسبب ثبات الدخل الحقيقي فلا زيادة ولا نقصان.
 - ج. زيادة العملة النقدية بصورة أعلى من زيادة الأسعار وهذا يسبب زيادة الدخل الحقيقي للفرد.
- ضعف الثقة في العملة الوطنية: ويحدث هذا بسبب زيادة الأسعار بطريقة مستمرة وفقدان النقود جزء من القوة الشرائية الخاص بها. مما يؤدي إلى قيام الأشخاص بشراء العملات الأجنبية ذات الاستقرار الاقتصادي، وشراء المنتجات والاحتفاظ بها والعقارات والذهب.
- يؤثر التضخم الاقتصادي على المدفوعات بصورة سلبية: ويحدث هذا بسبب زيادة حالة التضخم وتزايد كميات الإنتاج المحلي للدولة، وتظهر عدم قدرة الدولة على منافسة الأسواق العالمية مما يؤدي إلى زيادة الوارد وقلة الصادر. فتقل أسعار المنتجات الواردة وتزيد أسعار المنتجات المحلية.
- توزيع ثروات المجتمع بصورة عشوائية: في فترة التضخم الاقتصادي يتأثر توزيع الثروة الخاصة بالمجتمع المحلي. حيث يقوم الأشخاص إما ببيع أصول ملكياتهم مثل العقارات لكي يستطيعوا المحافظة على مستوى الاستهلاك الخاص بهم. أو قد يخسرون ممتلكاتهم المالية بسبب زيادة الأسعار في مقابل عدم زيادة الدخل.

3.7.2. أهم الطرق التي تساعد على تقليل التضخم:

يوجد العديد من الوسائل التي تساعد على تقليل التضخم الاقتصادي من هذه الطرق:

- قيام وزارة المالية في الدولة بوضع الاستراتيجيات الاقتصادية، وتحديد مصادر الدخل وتوفير فائض الموازنة الذي يساعد على خفض السيولة والحد من التضخم.
- زيادة الضرائب على المنتجات الكمالية مثل العطور والصابون والمنتجات ذات الرفاهية.
- تقليل نفقات الدولة زيادة نفقات الدولة في الأمور التي ليس لها عائد يؤدي إلى زيادة العملة في الأسواق وارتفاع نسبة التضخم.
- حساب نسبة انخفاض قيمة العملة في فترة معينة ومعدل زيادة الأسعار في هذه الفترة، ويسمى هذا بمعدل التضخم الاقتصادي.

7.3. سعر الفائدة:

هو عبارة عن تكلفة رأس المال أو الائتمان خلال السنة؛ إذ يعدّ هذا السعر ديناً يُحسب كنسبة مئوية، من نسبة الفائدة المترتبة على رأس المال ويُعرّف سعر الفائدة بأنه نسبة تحصل عليها المصارف أو المؤسسات المالية عند تقديم القروض، كما يُعدّ نسبة تُدفع للأشخاص عند الاحتفاظ بأموالهم في الحسابات المصرفية.

ويمكن تعريف سعر الفائدة بأنه التعويض الذي يحصل عليه الفرد (المدخر) لقاء عدم استخدامه لأمواله في استهلاك أي وتأجيل ذلك لفترة لاحقة. ومقدار التعويض هذا هو نفس المبلغ الذي يكون فرد آخر (المقترض) مستعداً لدفعه لحيازة المال الذي سيمكنه من استهلاكه و صرفه أنياً في أي وجه يرغب به. (ياسمين الأسعد، 2010)

يعتبر سعر الفائدة أحد أهم العوامل المؤثرة في الاقتصاد، حيث يتحرك هذا السعر لتحقيق التوازن في أسعار السلع والخدمات ما بين مستويات الطلب الكلي والعرض الكلي إلى جانب تحقيقه للتوازن في السوق المالي ما بين عرض الأصول القابلة للإقراض (الادخار) والطلب عليها (الاستثمار). (ياسمين الأسعد، 2010)

وسعر الفائدة يقسم إلى قسمين، سعر الفائدة الأسمي وهو المعلن في الصحف وداخل المصارف، وكذلك سعر الفائدة الحقيقي والذي نحصل عليه من خلال خصم معدل التضخم من سعر الفائدة الأسمي.

1.7.3. أنواع سعر الفائدة:

تُقسم أسعار الفائدة إلى مجموعة من الأنواع وهي:

- سعر سقف الفائدة: هو الحد الأقصى الذي يصل له معدل الفائدة المحددة من قبل السلطات المصرفية، ويغطي هذا المعدل نسبة كبيرة من مكونات سعر الفائدة، ولكنه لا يشمل معدل العوائد وسعر السوق؛ لأنهما مستقلان عن معدل الحد الأقصى.
- قسيمة معدل الفائدة: هي نسبة الفائدة التي تُدفع عند القيمة الاسمية الخاصة بالسندات، مثل السندات طويلة الأجل التي يشتريها الأفراد من منشأة معينة.
- سعر الفائدة في السوق (العائد): هو عبارة عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية في المستقبل، والناجمة عن استثمار مرتبط مع التكلفة الظاهرة عن تنفيذ هذا الاستثمار، وتوجد العديد من أنواع العوائد ومنها: عائد السوق: هو الفائدة السنوية المدفوعة بناءً على سعر السندات في السوق، ويُعرف أيضاً بإسم العائد على التشغيل أو العائد الحالي. عائد تحت الاستحقاق: هو دفع معدل سنوي للفائدة، ويشمل متوسط التقديرات السنوية التي تظهر نتيجة للاختلاف بين القيمة الاسمية وقيمة الشراء الخاصة بالسندات. العائد الربحي: هو المبلغ المالي المدفوع سنوياً للمساهمين.
- الفائدة طويلة الأجل: هي الفائدة التي يكون سعرها طويل الأجل بفترة تتراوح بين الخمس والعشر سنوات وأكثر.
- الفائدة متوسطة الأجل: هي الفائدة التي يتراوح سعرها بين سنة إلى خمس سنوات.
- الفائدة قصيرة الأجل: هي الفائدة التي تختلف أسعارها بين السنة، والشهر، والأسبوع، واليوم، يستخدم سعر الفائدة للتحكم في معدل النمو الاقتصادي والتحكم في الأسعار أي "معدل التضخم"، لذا عندما ترتفع الأسعار ويصبح هناك تضخم يتم رفع سعر الفائدة وعندما يحدث تباطؤ للنمو الاقتصادي يتم تقليص سعر الفائدة وعندما يتم رفع سعر الفائدة، فهذا يعني أن هناك رغبة في سحب الكتلة النقدية من الأسواق وتبعاً لذلك تقل الأموال الموجودة في السوق وستنخفض الأسعار للسلع والخدمات. والصورة العكسية الأخرى لزيادة سعر الفائدة، هي خفض سعر الفائدة وغالباً ما يحدث عندما يكون هناك تباطؤ اقتصادي أو ميل إلى الركود وضعف التوظيف وغير من المشاكل الاقتصادية؛ لذا يتم خفض سعر الفائدة لتحفيز الأفراد على الاقتراض للشراء والاستهلاك والشركات للاقتراض بهدف الاستثمار والتوسع وزيادة التشييد والبناء. والتأثير الجيد لخفض سعر الفائدة أنه يزيد من النمو الاقتصادي ومن التوظيف ومن معدلات الاستثمار مالم يترافق مع ذلك مشاكل اقتصادية تمنع ظهور حالة النمو الاقتصادي.

2.7.3. التحكم في التضخم أو ارتفاع الأسعار:

في حالات التضخم التي يعاني فيها الأفراد من ارتفاع أسعار سلع وخدمات بشكل كبير، تميل الدول إلى التدخل باتباع "سياسة نقدية متشددة" تهدف إلى تقليل نسبة التضخم من خلال تقليل النقد المعروض في السوق، سواء لدى المستهلكين أو المستثمرين، وبالتالي الحد من تنافسهم على شراء سلع وخدمات، مما يؤدي لانخفاض أسعارها لمستويات طبيعية.

ويحقق ذلك عبر رفع سعر الفائدة الذي يشجع الأفراد على الادخار وإيداع أموالهم لدى البنوك، ويقلل إقبالهم على الاستهلاك. وبسبب صعوبة الاقتراض الناتجة عن ارتفاع معدل الفائدة، يعزف المستثمرون عن إنشاء مشاريع جديدة، مفضلين الاستثمار في شهادات بنكية وسندات حكومية، فتقل الأموال المتاحة لشراء سلع وخدمات، ويتراجع التنافس، وبالتالي تنخفض الأسعار.

8.3. نشأة وتطور النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية:

يعتبر النظام المصرفي حديث النشأة حيث نشأ في المملكة بتأسيس مؤسسة النقد السعودي العربي في أكتوبر في عام 1952، وقد ساهم إنتاج النفط والطلب عليه في الزيادة على الإيرادات والمصروفات بشكل كبير، ونظراً لانتعاش الاقتصاد بسبب هذه الزيادة زاد الطلب على الخدمات المالية بشكل ملحوظ. وكما ركز النظام المصرفي على الاهتمام بوضع بعض الأنظمة واللوائح المصرفية لاتساع الأعمال المصرفية، حيث صدر نظام مراقبة

البنوك الذي سمح لمؤسسة النقد صلاحية الرقابة الواسعة. وخدم هذا النظام ثلاثة أحكام تخص رأس المال، والسيولة الاحتياطية، والقروض. (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2014)

3. تحليل نماذج الانحدار الخطية:

استخدمت الدراسة معادلات الانحدار الخطية التالية:

$$\text{sero1} = \infty + b_1 \text{sero2} + b_2 \text{sero3} \dots \dots \dots 1$$

$$\text{sero1} = \infty + b_1 \text{sero2} \dots \dots \dots 2$$

$$\text{sero1} = \infty + b_1 \text{sero3} \dots \dots \dots 3$$

حيث أن:

sero1 = (مجموع الائتمان المصرفي) (مليون ريال)

Sero2 = (التضخم) (مليون ريال)

Sero3 = (أسعار الفائدة على الائتمان المصرفي) (مليون ريال)

وبعد تقدير معدلات نموذج الانحدار حصلنا على التقديرات التالية:

$$\text{sero1} = 109504.3 + 24768 \text{ sero2} - 140994.6 \text{ sero3} \dots \dots \dots 1$$

T: 6.352 0.822 - 4.08

Sig: 0.000 0.419 .0005

R² = 0.497 R-2 = 0.45

تشير المعادلة رقم (1) والتي تشمل متغير مجموع الائتمان المصرفي (متغير تابع) والمتغير (sero2) التضخم والمتغير (sero3) أسعار الفائدة تعتبر متغيرات مستقلة تبين أن متغير التضخم ليس لديه أثر معنوي على مجموع متغير الائتمان المصرفي ولكن متغير أسعار الفائدة لديه أثر معنوي عكسي على متغير مجموع الائتمان المصرفي بالمقابل بلغت قيمة معامل التحديد R² = 0.497 وكذلك معامل التحديد المعدل R² = 0.45 مما يعني أن مساهمة المتغيرات المستقلة على التغير الحاصل في المتغير التابع بلغ 45%.

$$\text{No.1 sero1} = 513577.3 + 5861.8 \text{ sero2}$$

T: 4.025 0.822 4.08 1.546

Sig: 0.000 0.1362

R²: 0.1362 R-2 0.057

تشير النتائج الواردة في المعادلة رقم (2) أن المتغير sero2 التضخم ليس له أي أثر معنوي على المتغير التابع مجموع الائتمان المصرفي بالمقابل بلغ معامل التحديد R² = 0.098 أي أن مساهمته بلغت 9.8 من إجمالي التغير في المتغير التابع

$$\text{No.1 sero1} = 1179213 + 148803 \text{ sero3}$$

T: 8.56204 4.52144

Sig: 0.000 0.000

R²: 0.4816 R-2 0.4581

تشير المعادلة الثالثة أن المتغير (أسعار الفائدة على الائتمان المصرفي) sero3 ذات تأثير معنوي عكسي على المتغير التابع مجموع الائتمان المصرفي وكذلك بلغ معامل التحديد R² = 0.4816 مما يعبر أن مساهمة المتغير sero3 إلى إجمالي التغير الحاصل في المتغير التابع sero1 بلغت 48%.

جدول (1): نتائج العلاقة السببية لغرانجر

الحالة	العلاقة السببية	المشاهدات	F.statistic	Prof
1	Sero2----sero1 sero1---- Sero2	22	2.603 0.027	0.103 0.973
2	Sero3----sero1 sero1---- Sero3	22	2.992 1.956	0.077 0.171
3	Sero3---- sero2 Sero2----Sero3	22	0.173 1.368	0.842 0.2811

حيث:

sero1 = مجموع الائتمان المصرفي (مليون ريال)

Sero2 = التضخم

Sero3 = أسعار الفائدة

تشير نتائج العلاقة السببية لغرانجر الواردة في جدول رقم (1) أن الحالة الأولى ليست معنوية وبالتالي يتم قبول الفرضية أي أنه لا توجد علاقة سببية وسببية عكسية بين التضخم (Sero2) وإجمالي الائتمان المصرفي (Sero1) بينما في الحالة الثانية نرفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة بأن أسعار الفائدة (Sero3) تتسبب في المتغير إجمالي الائتمان المصرفي (Sero1) وهي معنوية عند مستوى دلالة 10% أما العلاقة الثانية في الحالة الثانية (Sero1) لا يسبب (Sero2) أما في الحالة الثالثة يبين عدم معنوية العلاقة السببية وبالتالي تقبل الفرضية العدمية بأنه لا توجد علاقة سببية وسببية عكسية بين المتغيرات أسعار الفائدة (Sero3) ، والتضخم (Sero2)

اتفقت نتائج تحليل معادلات الانحدار مع نتائج بعض الدراسات السابقة منها دراسة عمر (2004) والتي أظهرت أن هناك تفاوتاً في تأثير المخاطر المصرفية على مجموع الائتمان المصرفي .

4. النتائج والتوصيات:

1.4. النتائج:

- وجود علاقة توازنه بين الائتمان المصرفي (BC) وسعر الفائدة (ir) معدل التضخم (INF) .
- هنالك علاقة عكسية توازنه بين سعر الفائدة والائتمان المصرفي كلما ارتفعت أسعار الفائدة سوف ينخفض حجم الائتمان المصرفي في المملكة العربية السعودية.
- وجود علاقة طردية توازنه بين معدل التضخم والائتمان المصرفي، كلما ارتفع معدل التضخم سوف يرتفع الائتمان المصرفي في المملكة العربية السعودية.
- الدور الفعال للائتمان المصرفي في زيادة النشاط الاقتصادي والاستثماري في الاقتصاد في المملكة العربية السعودية.
- وهناك علاقة عكسية بين أسعار الفائدة ومعدل التضخم بشكل ويؤثران على الائتمان.

2.4. التوصيات:

- يوصي الباحثان بضرورة الاهتمام بتحليل سعر الفائدة والتضخم لما له من أثر إيجابي وفعال في زيادة الائتمان المصرفي في المملكة العربية السعودية.
- يوصي الباحثان إدارة الجهاز المصرفي بإعطاء اهتمام أكبر بمسألة تحليل مخاطر الائتمان المصرفي في المملكة العربية السعودية.
- ضرورة تقييم مسيرة الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف السعودية لما له من أثر إيجابي علي زيادة معدلات نمو الاقتصاد السعودي.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. الأسعد، ياسمين توفيق (2010). *التحرك المشترك بين معدلات الفائدة المحلية والاجنبية في ظل ربط الدينار الاردني بالدولار الامريكى*. رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، عمان- الأردن.
2. البتال، أحمد حسين (2004). *محاضرات في الأسواق المالية*. نسخة إلكترونية، كلية المعارف الجامعية، العراق.
3. بشير، فريد، الأمين، عبد الوهاب (2012). *اقتصاديات النقود والبنوك*. مكتبة المتنبي، ط2، الدمام- المملكة العربية السعودية.
4. بلعجوز، حسين (2009). *مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية*. ط1، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
5. توفيق، جميل احمد، وبقة، علي شريف (1998). *الإدارة المالية*. الدار الجامعية، للنشر بيروت، لبنان.
6. حسين، وحمود (2008). *الأدوات التمويلية الإسلامية لشركات المساهمة*. نسخة إلكترونية، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية.
7. الحمزاوي، محمد (2000). *اقتصاديات الائتمان المصرفي*. الطبعة الثانية، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.
8. الحناوي، صالح (2002). *الإدارة المالية، التحليل المالي لمشروعات الأعمال*. دار الهناء للتجليد، الإسكندرية، مصر.
9. خلف، فليح حسن (2006). *الأسواق المالية والنقدية*. الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
10. رضوان، سمير عبد الحميد (1996). *أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية*. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر.
11. الزبيدي، حمزة محمود (2001). *الاستثمار في الأوراق المالية*. مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
12. الزبيدي، حمزة محمود (2002). *إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني*. ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
13. السيسى، صلاح الدين حسن (2004). *قضايا مصرفية معاصرة*. ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

14. طارق، طه (2007). *إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت*. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
15. عبد الحميد، طلعت (2000). *إدارة البنوك التجارية الاستراتيجية والتطبيق*. القاهرة عين شمس، مصر.
16. عبد المعطي، رضا الرشيد، وآخرون (1999). *إدارة الائتمان*. ط1، دار وائل للطباعة، عمان، الأردن.
17. العرييد، عصام فهد (2002). *الاستثمار في بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق*. دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا.
18. أبو العيون، محمود (1988). *توزيع الائتمان المصرفي بين الحكومة والقطاع الخاص*. الدار الجامعية للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.
19. القرى، محمد علي، (1993). *نحو سوق مالية إسلامية*. مجلة دراسات اقتصادية إسلامية: البنك الإسلامي للتنمية، ص 54.
20. كراجه، عبد الحلیم، وآخرون (2006). *الإدارة والتحليل المالي*. دار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
21. أبوكرش، شريف مصباح (2006). *إدارة مخاطر الائتمان المصرفي*. رسالة ماجستير غير منشورة كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة فلسطين.
22. الوادي، محمد حسين، وآخرون (2010). *النقود والبنوك*. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان- الأردن.
23. الوزني، خالد، الرفاعي، أحمد (2009). *مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق*. ط 10، دار وائل للنشر، عمان.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Amidu, Mohammed & Hinson, Robert (2006). *Credit Risk, Capital Structure and Lending Decisions of Banks in Ghana*. Banks and Bank Systems, Ghana.
2. Balachandran, Binu (2008). *Central bank lending facilities and properties of interest rates*. Unpublished Doctoral Dissertation, Graduate School of Arts and Sciences, Columbia University.



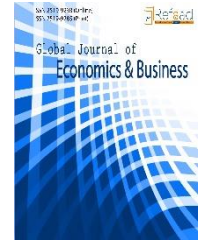
www.refaad.com

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال

Global Journal of Economics and Business (GJEB)

Journal Homepage: <https://www.refaad.com/views/GJEB/home.aspx>

ISSN: 2519-9293(Online) 2519-9285 (Print)



The impact of interest rate and inflation in KSA period (1995-2018)

Elsiddig Yousif Mohammad

Assistant Professor in Economics Sciences, Business Administration Department, College of Business
King Khalid University, KSA
aymmousa@kku.edu.sa

Mamoun khalaf Halahleh

Assistant Professor in Economics Sciences, Business Administration Department, College of Business
King Khalid University, KSA
mhalahleh@kku.edu.sa

Received: 16/2/2021 Revised: 6/4/2021 Accepted: 28/6/2021 DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2021.11.1.4>

Abstract: The study aimed to analyze the effect of interest rate and inflation on bank credit and to answer the study's questions. Regarding the theoretical framework of the study, the two researchers relied on the literature and related previous studies. As for the practical framework, the two researchers have relied on the descriptive and analytical approach of the study, where the study studies interest rate and inflation as independent variables, bank credit as a dependent variable, and the existence of a balanced relationship between bank credit and interest rate, the rate of inflation. A direct balance between the inflation rate and bank credit, and that bank credit has an effective role in increasing economic and investment activity in the economy. The study recommended the need to pay attention to bank credit and help decision-making bodies and provide the Saudi Library with sober scientific research in the aspect of bank credit.

Keywords: Bank credit; interest rate; inflation; Saudi Arabia.

References:

1. 'bd Alhmyd, TI't (2000). Edart Albnwk Altjaryh Alastratyjyh Walttbyq. Alqahrh 'yn Shms, Msr.
2. 'bd Alm'ty, Rda Alrshyd, Wakhrwn (1999). Edart Ala'tman. T1, Dar Wa'l Ltba'h, 'man, Alardn.
3. Al'rbyd, 'sam Fhd (2002). Alastthmar Fy Bwrsh Alawraq Almalyh Byn Alnzryh Walttbyq. Dar Alrda Llnshr, Altb'h Alawla, Dmshq, Swrya.
4. Abw Al'ywn, Mhmwd (1988). Twzy' Ala'tman Almsrfy Byn Alhkwmh Walqta' Alkhas. Aldar Aljam'yh Llnshr, Altb'h Alawla, Alqahrh, Msr.
5. Alas'd, Yasmyn Twfyq (2010). Althrk Almshtk Byn M'dlat Alfa'dh Almhlyh Walajnbyh Fy Zl Rbt Aldynar Alardny Baldwar Alamryky. Rsalt Majstyr, Aljam'h Alardnyh, 'man- Alardn.
6. Bl'jwz, Hsyn (2009). Mkhatr Altmwyl Fy Albnwk Aleslamyeh Walbnwk Alklasykyh. T1, M'sst Althqafh Aljam'yh, Aleskndryh, Msr.
7. Bshyr, Fryd, Alamyn, 'bd Alwhab (2012). Aqtsadyat Alnqwd Walbnwk. Mktbt Almtby, T2, Aldmam- Almmkxh Al'rbyh Als'wdyh.
8. Albtal, Ahmd Hsyn (2004). Mhadrat Fy Alaswaq Almalyh. Nskht Elktrwnyeh, Klyt Alm'arf Aljam'yh, Al'raq.
9. Alhmzawy, Mhmd (2000). Aqtsadyat Ala'tman Almsrfy. Altb'h Althanyh, Mnshah Alm'arf Llnshr Waltwzy', Alaskndryh, Msr.
10. Alhnawy, Salh (2002). Aledarh Almalyh, Althlyl Almaly Lmshrw'at Ala'mal. Dar Alhna' Ltjlyd, Aleskndryh, Msr.

11. Hsyn, Whmwd (2008). Aladwat Altmwylyh Alaslamyh Lshrkah Almsahmh. Nskhh Elktrwnyh, Albnk Aleslamy Lttnmyh, Jdh, Almmllkh Al'rbyh Als'wdyh.
12. Khlf, Flyh Hsn (2006). Alaswaq Almalyh Walnqdyh. Altb'h Alawla, Jdara Llktab Al'almy Llnshr Waltwzy', 'man, Alardn.
13. Krajh, 'bd Alhlym, Wakhrwn (2006). Aledarh Walthlyl Almaly. Dar Sn'a' Llnshr Waltwzy', 'man, Alardn.
14. Abwkrsh, Shryf Msbah (2006). Edart Mkhathr Ala'tman Almsrfy. Rsalt Majstyr Ghyr Mnshwrh Klyt Altjarh Aljam'h Alaslamyh Ghzh Flstyn.
15. Alqry, Mhmd 'ly, (1993). Nhw Swq Malyh Eslamyh. Mjlt Drasat Aqtsadyh Eslamyh: Albnk Aleslamy Lttnmyh, S 54.
16. Rdwan, Smyr 'bd Alhmyd (1996). Aswaq Alawraq Almalyh Wdwrha Fy Tmwyl Altnmyh Alaqtsadyh. Alm'hd Al'almy Llfkr Aleslamy, Alqahrh, Msr.
17. Alsusy, Slah Aldyn Hsn (2004). Qdaya Msrfyh M'asrh. T1, Dar Alfkr Al'rby, Alqahrh, Msr.
18. Tarq, Th (2007). Edart Albnwk Fy By't Al'wlmh Walantrnt. Dar Alfkr Aljam'y, Aleskndryh, Msr.
19. Twfyq, Jmyl Ahmd, Wbqh, 'ly Shryf (1998). Aledarh Almalyh. Aldar Aljam'yh, Llnshr Byrwt, Lbnan.
20. Alwady, Mhmd Hsyn, Wakhrwn (2010). Alnqwd Walbnwk. Dar Almsyrh Llnshr Wltwzy' Waltba'h, T1, 'man- Alardn.
21. Alwzny, Khald, Alrfa'y, Ahmd (2009). Mbad' Alaqtsad Alkly Byn Alnzryh Walttbyq. T 10, Dar Wa'l Llnshr, 'man.
22. Alzbydy, Hmzh Mhmwd (2001). Alastthmar Fy Alawraq Almalyh. M'sst Alwraq, Altb'h Alawla, 'man, Alardn.
23. Alzbydy, Hmzh Mhmwd (2002). Edart Ala'tman Almsrfy Walthlyl Ala'tmany. T1, M'sst Alwraq Llnshr W Altwzy', 'man, Alardn.